

النظرية التيقراطية وإشكالية الحكم عند المسلمين منذ النشأة

د. الصادق الخوني
المعهد الأعلى للحضارة الإسلامية
جامعة الزيتونة (تونس)

تمهيد :

تمارس الدولة سلطانا (سلطة) يتمثل في وجود حكام يأمرون ومحكومين تجب عليهم الطاعة. وقد قام تساؤل من قديم حول ما إذا كان ثمة ما يبرر مشروعية هذا السلطان في مظهره أي حق إصدار الأوامر من جانب الحكام وواجب الطاعة من جانب المحكومين⁽¹⁾، ولإجلاء هذا الغموض اهتم المفكرون من رجال دين وفلاسفة وعلماء اجتماع وفقهاء قانون وغيرهم بالبحث في أصل الدولة وكيفية نشوئها.

وبما أن ثقافة هؤلاء وميولهم مختلفة فقد نتج عن ذلك تعدد المذاهب في تفسير أصل الدولة⁽²⁾ : الاتجاه العقلي بين مثالية أفلاطون وتجريبية

(1) عصفور سعد، المبادئ الأساسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1980م، ص114.

(2) ليلة محمد كامل، النظم السياسية : الدولة والحكومة، مطبعة نهضة مصر، 1967م، ص73.

أرسطو(المدينة الفاضلة والتطور العائلي)⁽¹⁾، الاتجاه الصناعي ونظرية العقد الاجتماعي⁽²⁾ ونظرية الدولة واقعة قوة⁽³⁾، وغيرها.

ونجد من بينها النظريات التيقراطية (أو الاتجاه الديني) وهي التي سنتناولها بالبحث في ما يلي. وبما أنّ هذه تحسب على الدّين، فكثيرا ما تقرر بالحكم في الإسلام، لذلك رأينا تناول هذه الإشكالية في مرحلة ثانية من زاوية نظر الإسلام والمسلمين إليها.

I. النظرية التيقراطية في الحكم : المفهوم والتطور

إنّ عبارة تيوقراطية مشتقة من الكلمة اليونانية (تيوكراسيا) وهي مركبة من (تيوس) بمعنى إله (وكراتوس) أي سلطة وتعني بصفة عامة "الله مصدر السلطة"⁽⁴⁾. تعد هذه النظرية من أقدم النظريات في الفكر السياسي التي جاءت لتعليل الدولة وتبرير السلطة فيها. ومختصر هذه النظرية أنّ السلطة والقوانين الصادرة عنها مصدرها الله. وهي تعبير عن مشيئته. كما أنّ الدولة هي نظام قدسي فرضه الله لتحقيق الغاية من الاجتماع البشري⁽⁵⁾. فالدولة من هذا المنظور ليست مؤسسة إنسانية وإنما هي من أنظمة ما وراء الطبيعة وينتج عن ذلك أنها مقدسة، ولا يجوز التعرض لها بسوء وإن حدث هذا عدّ كفرا وجلب لصاحبه العقاب واللعنة⁽⁶⁾. وبما أنّ هذه النظرية من أقدم النظريات فهي ولاشك قد واكبت الحضارات الأولى في الشرق القديم ثم تدرجت منذ هذا التاريخ مستجيبة لذهنية الجماعة والظروف المحيطة.

ففي بداية تكون السلطة اعتبر الحاكم من طبيعة إلهية فهو إله على الأرض أو هو نائب عنه. ثم أصبح في مرحلة موالية يعتبر مختارا من الإله اختيارا مباشرا لممارسة السلطة باسمه على الأرض.

(1) الجرف طعيمة، نظرية الدولة والمبادئ العامة للأنظمة السياسية، ونظم الحكم (دراسة مقارنة) مطبعة جامعة القاهرة، ص37 وما بعدها.

(2) المرجع السابق ص54.

(3) المرجع السابق ص60.

(4) اللطيف نوري، القانون الدستوري، والنظام الدستوري، وزيرية، العراق، 1979م، ص48.

(5) متولي عبد الحميد، الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية ومبادئها الدستورية، ص128، الجرف، نظرية الدولة، نفس المرجع السابق، ص46.

(6) اللطيف نوري، القانون الدستوري، والنظام الدستوري ص48.

ووصل التطور في النهاية إلى اعتبار أنّ الحاكم وقع اختياره من طرف الله لكن بطريق غير مباشر⁽¹⁾.

وفصل هذا التدرّج كما يلي :

1- مرحلة الملك الإله :

اعتبر الحكام أنفسهم واعتبرهم رعاياهم أيضا في الأزمنة القديمة من طينة إلهية أو من أبناء الآلهة. وقد تم ذلك في مناطق الاستقرار والحضارات الأولى في مصر القديمة (حوروس أورغ)⁽²⁾ الهند (براهما)⁽³⁾، بلاد ما بين الرافدين (شماش وغيره) وكذلك في الصين⁽⁴⁾، وبلاد فارس.

وفي المدن اليونانية والرومانية القديمة اختلط القانون بالعقائد : فالملك إما أنّه رئيس الديانات أو أنّه إمبراطور كاهن أكبر⁽⁵⁾ وحتى الدولة اليهودية القديمة (1030 ق.م تقريبا) والتي قامت مطبقة للتشاريع الموسوية، أصبح رئيس الكهنة فيها بعد موسى عليه السلام - حسب المعتقد - هو الذي يتلقى أوامر الله وينقلها إلى شعبه المختار. ويقول اليهود إنّ من سلالة هارون أخ موسى عليه السلام. وكانت الأحكام القضائية تصدر باسم الله. والأرض كانت ملكا لله والناس بمثابة مستأجرين ولذلك كانت تقدّم للرهبان عشر ريع الأراضي اعترافا بتلك الملكية المقدّسة. وقد استمر نظام الحكم عند اليهود بعد ذلك نظاما تيوقراطيا متأثرا بالنفوذ الديني وبرسالة الشعب اليهودي⁽⁶⁾.

ولعل هذا المعتقد في الحكام والدولة تم في الحالة السابقة بشكل طبيعي نتيجة لظروف البيئة الاجتماعية والمستوى الحضاري السائد في هذه الأزمنة.

(1) عثمان حسين، النظم السياسية والقانون الدستوري، الدار الجامعية، مصر، 1989م، ص123.

(2) الجرف، نظرية الدولة، ص46؛ متولي عبد الحميد، الوسيط في القانون الدستوري، الإسكندرية، مصر، ط1، 1956م، ص23.

(3) المرجع السابق ص37 وما بعدها.

(4) المرجع السابق ص48.

(5) المرجع السابق ص49؛ الجمل يحيى، الأنظمة السياسية المعاصرة، دار الشروق بيروت القاهرة بدون تاريخ ص57-58؛ الخطيب أنوري الدولة والنظم السياسية، بيروت، 1970 ج1، ص49؛ متولي، الوجيز، ص131؛ المودودي أبو الأعلى، نظرية الإسلام السياسية، دار الفكر، بيروت، 1388 - 1389 هـ، ص16.

(6) متولي عبد الحميد، الوسيط في القانون الدستوري، طبعة أولى الإسكندرية 1956، ص24-25.

ولا شك أن إضفاء صبغة الألوهية على الحكام - زيادة على الذهنية السائدة والمصدقة لذلك - تجعل سلطته مقدسة وفوق كل مناقشة ونقد بشري وبالتالي تكون سلطته مطلقة وأوامره لا يمكن أن تخالف. إلا أنه في مرحلة تاريخية وعندما حدث صدام بين الملوك والكهنة قامت ثورات وضعف الحكام بسبب الاحتلال الأجنبي وغيره (كما في مصر الفرعونية مثلاً)، كما انتشر فيما بعد - إلى جانب ما سبق - الفكر الفلسفي اليوناني، أصبح عندها من غير المستساغ اعتبار الحاكم إلهاً أو ابناً للآلهة. وبالرغم من حدوث ما يساعد على التحول فإن الحكام والمحيطين بهم من الذين يبررون لهم الأمور ويزينونها - وهي فئة لا يخلو منها عصر من العصور - ظلوا يعتقدون ويتظاهرون بذلك ويحاولون أن ينشروا بين الناس أن الحكام من طبيعة فوق طبائع البشر واستمر هذا المعتقد إلى أن ظهرت المسيحية التي ستعطي وجهاً آخر لهذه النظرية⁽¹⁾.

2- مرحلة الحق الإلهي المقدس أو الحق الإلهي المباشر ونظرية الاصطفاء⁽²⁾ :

لقد رفضت المسيحية - وهي دين توحيد ودين سماوي بعد الموساوية في منطلقاتها - هذه الطبيعة غير البشرية للحكام. ثم دخلت في صراع رهيب ضد أباطرة روما خاصة، دفعت فيه الكثير من الشهداء وأظهرت فيه إصراراً منقطع النظير من أجل التمسك بعقيدها. وقد خضع الأباطرة بعد هذا الموقف من جانب المسيحية لأمر الواقع واعترفوا بالدين المسيحي (الأمبراطور قسطنطين 337م)⁽³⁾ دينا إلى جانب الأديان الأخرى في مرحلة أولى وديناً رسمياً ووحيداً للدولة في مرحلة ثانية. نتج عن هذه الخطوة التي نالتها المسيحية تسلط معاول الهدم ضد كل تراث قديم لأنه اعتبر حسب القائمين عليها من عمل الشيطان⁽⁴⁾. وبعد هذه النتائج الإيجابية في صالح المسيحية، وجدت مصالحة بين السلطتين الدينية (الروحية) والزمنية.

وكان مرجع هذه المصالحة ما ينسب إلى المسيح أو إلى الرسول بولس "دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله"⁽⁵⁾ أو قولة أخرى تعزى إلى المسيح "ليست

- (1) الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، دار الشروق، بيروت القاهرة بدون تاريخ ص 58.
- (2) ليلة، النظم السياسية، ص 74 وما بعدها؛ الخطيب، الدولة والنظم، ج 1، ص 152؛ الجرف، نظرية الدولة، ص 49-50.
- (3) حاطوم نور الدين وآخرون، المدخل إلى التاريخ، دمشق، 1964، ص 68-69.
- (4) حاطوم نور الدين وآخرون، المدخل إلى التاريخ، ص 70.
- (5) إنجيل لوقا، إنجيل ربنا يسوع المسيح، القاهرة 1978، ص 122.

مملكتي في هذا العالم" (1)، أو ما يذكر من جواب المسيح لمن قال له: "يا معلم قل لأخي أن يقاسمني الميراث"، فقال له: "أيها الرجل من أقامني قاضيا عليكما أو مقسما بينكما" (2). وبناء على هذه المرجعية فإنّ محتوى المصالحة تمّ على النحو التالي: أن يترك الأباطرة العقيدة الجديدة ورجالها يمارسون شعائرهم ويدعون لدينهم وقد توفرت لهم الحرية والأمن مقابل أن يترك رجال الكنيسة المسيحية السلطة الزمنية للأباطرة لا يشاركونهم فيها بل ويعملون على دعم السلطة وتأييدها (3).

ومن أجل تحقيق هذه المصالحة ذهب آباء الكنيسة المسيحية ومنظروها إلى أنّ الله الذي لا يحب الفوضى لعباده اختار لهم بإرادته حكاما أودعهم أمانة السلطة (أودع الرب سيف السلطة الدينية وسيف السلطة الزمنية للأباطرة) (4) وفوض الرب لأصحاب هذه السلطة الأخيرة حكم رعاياه، ومن ثمّ فقد وجبت لهؤلاء الحكام الطاعة لأنهم يحكمون بمقتضى حق إلهي مقدس ومشیئة إلهية اختارهم للقيام بمهمة الحكم ومباشرة السلطة التي هي أصلا سلطة الله الذي أودعها هؤلاء الحكام (5).

وينتج عن هذا الطرح أنه يجب الخضوع إلى الحاكم والامتثال عن مناقشته وإرجاء ذلك إلى الله في الدار الآخرة. أما في الدنيا فيجب على البشر السمع والطاعة لحكامهم ولا أحد يستطيع محاسبة الحكام غير الله (6).

3- مرحلة الحق الإلهي غير المباشر Droit divin Providentiel (التفويض الإلهي) (7):

عندما دبّ الوهن في جسم الإمبراطورية الرومانية بسبب الغزو الخارجي الذي قابله انقسام داخلي ضعفت على إثره سلطة الحكام. في هذا الوقت أصبحت الكنيسة المسيحية قوة لها وزنها في هذا المجتمع من ناحية

(1) متولي عبد الحميد، أزمة الفكر السياسي الإسلامي في العصر الحديث، الإسكندرية 1970، ص 103.

(2) إنجيل لوقا، ص 86.

(3) عثمان حسين، النظم السياسية، ص 126-127.

(4) الجرف طعيمة، نظرية الدولة، ص 50.

(5) عاشور عبد الفتاح، أوروبا العصور الوسطى، القاهرة، 1963، ج 2، ص 184 وما بعدها.

(6) الجمل، الأنظمة السياسية، ص 59.

(7) الخطيب، الدولة والنظم، 153/1، وانظر أيضا عثمان، النظم السياسية، ص 128-130.

معنوية ومادية. عندها رأت أنه بإمكانها أن تلعب دورا في المجتمع المسيحي أبرز مما كان سابقا، لذلك عملت على تكريس آراء جديدة حول السلطة فادّعت أن الحكام يستمدون سلطتهم من الله ولكنهم يمارسونها بموجب رضا الشعب المسيحي وتحت إشراف الكنيسة وبموافقتها. وحسب هذا التصور الجديد فإن الله لا يختار الحكام اختيارا مباشرا وإنما يوجه الأحداث توجيهها يؤدي إلى اختيار المسيحيين بأنفسهم لحكامهم. ولما كانت الكنيسة هي التي تمثل المسيحية فإنها لا بد وأن ترضى عن هذا الاختيار وتباركه.

وعلى هذا الأساس فإن الحاكم لا يعتبر شرعيا إلا بعد أن تقوم له الكنيسة ببعض الطقوس المعينة والتي تعبر من خلالها عن رضاها عنه ومباركتها له⁽¹⁾. وإن كان يظهر من خلال هذا محاولة الكنيسة لبسط نفوذها السياسي⁽²⁾. والملاحظ أن آخر ملك توج من طرف الكنيسة لإضفاء الشرعية عليه هو شارل الخامس إمبراطور ألمانيا والنمسا وأسبانيا (1558م)⁽³⁾. وفي حالة الحكم الإلهي غير المباشر هذا لم يعد الحاكم مطلق السلطة ولا يحاسب في الدنيا بل يتصور أن يقع سؤاله من طرف الكنيسة الناطقة باسم مجتمعها على مدى اتباعه للتعاليم المسيحية باعتباره مندوبا عنها لمباشرة السلطة الزمنية في إطار تلك التعاليم⁽⁴⁾. ولم تنقوض هذه النظرية بمجيء عصر النهضة في أوروبا. وإن فترت بعض الشيء بسبب استعادة الملوك لسلطتهم تدريجيا وتخلصهم البطيء من سيطرة رجال الدين.

كما أن قيام الثورة الفرنسية والمنهج الحديث في التفكير لم يستطيعا إنهاء هذه التوجهات الدينية. فهذه النظرية ظلت حاضرة هنا وهناك في العصر الحديث على يد ملوك وحكام أقوياء التجأوا إليها لتدعيم حكمهم كما فعل ملك فرنسا لويس الرابع عشر (1643-1715م) وقيوم الثاني ملك بروسيا وإمبراطور ألمانيا (1888-1918م). ولعل هتلر قائد النازية بألمانيا والزعيم الذي كان له

(1) متولى، الوجيز، ص 131-132.

(2) متولى، أزمة، ص 104.

(3) متولى، الوجيز، ص 132.

(4) عاشور، أوروبا، ج2، ص 197-198.

دور بارز في الحرب العالمية الأخيرة (1939-1945م) اعتقد واجتهد أن يعتقد مواطنوه معه أن العناية الإلهية هي التي وجهت الأحداث لتختار هذا الرجل على رأس ألمانيا متحكما في مصيرها وفي مصير العالم....

فلويس الرابع عشر المذكور أعلاه (المعروف بالملك الشمس) يقول بكبرياء : "أنا الدولة" ويؤكد لويس الخامس عشر بعده "أننا (أي جلالته) لا نتلقى تاجنا إلا من الله" (1).

ويقول "الفوهرر هتلر" في خطاب له يوم 28 أبريل 1939م : "لا يمكنني أن أعبر عن عميق عواطفي إلا بشكل ضراعة إلى العناية الإلهية (أو القدر) التي دعنتي وتساعدني على أن أكون زعيما (فوهرر) لشعبي" (2).

هذا هو مجمل هذه النظرية (أو النظريات) التيقراطية في أصل الدولة. وقد اعتبرت دينية، لتقديم أصحابها لمبررات غيبية في قيام السلطة، ولتبني رجال الدين لها عندما يريدون التسرب من خلالها بغرض توجيه السلطة وليكون لهم دور بارز في المجتمع. وهي دينية أيضا من زاوية إضفاء القائلين بها الإجلال والقدسية على مؤسسة الدولة وعلى من يمارس السلطة.

4 - نقد النظرية التيقراطية في الحكم :

لكن عندما نتأمل هذه النظرية نجدها لا تتماشى مع جوهر الدين ومبادئه. فالدين وخاصة السماوي منه يقر أن الله يحكم بلا شريك ولا شركاء كما أن الدين يقر مبادئ العدل والتسامح والعمل على تحقيق الكرامة البشرية ومشاركة الناس في تسيير شؤونهم بطريقة أو بأخرى. وتقع المحاسبة على ذلك فيما بعد، وهو غرض ومعنى من أغراض ومعاني خلافة الإنسان في الأرض. بينما هذه النظرية المحسوبة على الدين تلغي دور المواطنين أو الرعية في أي اختيار وأية مشاركة. وهي بالتالي تؤيد السلطة المطلقة للحكام وتحمل في طياتها تبريرا وتأييدا للعسف والاستبداد.

(1) الخطيب، الدولة والنظم، ج1 ص152.

(2) المرجع السابق، ج1 ص135.

وكما نتبعنا ملايسات ظهور هذه النظرية وانتشارها نجد أنها حيلة من حكومات وخاصة في العصور الوسطى وذلك من أجل التخلص من نفوذ بعض الجهات التي تحاول تقيد سلطاتها وذلك مثل البابا والإمبراطور⁽¹⁾.

إن هذه النظرية بعيدة عن الدين لأن الأديان لم تقل بها وما أجدر الحكومات النابعة عنها أن تسمى " بالحكومات الشيطانية منها بالحكومات الإلهية... كما يعلق على ذلك المدودي في كتابه⁽²⁾. وهي في النهاية مجرد أفكار تستجيب لنهم الإنسان والحكام خاصة في حب التملك والتسلط والتحكم في رقاب الناس والاستمرار في السيطرة بدون تحديد زمني. ويؤخذ الدين في ذلك كمرجع لتدعيم هذه الأفكار⁽³⁾.

وهل يمكن اعتبار كل من يرفع شعار الدين للدفاع عن أطروحاته الحياتية هو تعبير حقيقي عما يعتقد ؟ كم من حركات اجتماعية وسياسية في مسار التاريخ البشري نسبت نفسها إلى الدين، وليس لها من الدين إلا الشعار المرفوع والواجهة الظاهرة ! إلا أن بعض هذه الحركات تتستر وراء الدين لتجلب به أكبر عدد من الناس يشدون أزرها ويصلون بها إلى موقع النصر والقوة. وهذا بناء على أهمية الدين في حياة الإنسان، إذ العامل الديني فطري ويلقي هوى في نفوس الكثيرين ويدفعهم بحماس إلى الحركة ! ...

كم من الخرافات التي هي من صنع العقل البشري وتستجيب لذهنيات وظروف العامة خاصة توصف بأنها دينية ويستغل عدد من الطموحين هذه المشاعر الدينية لدفع الناس في ضوئها إلى الحركة التي يحققون من خلالها أغراضهم ! ...

وهكذا نجد أحيانا أن حب السيطرة والجاه هما الهدف وليست الغريزة الدينية هي الأصل والمحرك عند بعض الزعماء المروجين للعامل الديني في الحركات التي يقودونها ! ...

(1) متولي، الوجيز، ص : 193.

(2) المدودي، نظرية الإسلام، ص 21.

(3) ليلة، النظم السياسية، ص : 78. متولي، الوجيز، ص : 134-135.

وعند تأمل هذه النظرية التيقراطية نجد أنها تخرج بنا عن نطاق البحث العلمي وعلى وجه الخصوص مرحلة الحق الإلهي المباشر تتطلب لدى من يقبلها أن يصدقها بدون حاجة إلى دليل. فهي تفترض تدخل قوى غيبية لا يمكن إخضاعها للتحليل أو التجربة ! ...

كما أنّ القول بأن الله قد اختار حكاما فوضهم الحكم لا يبين متى وكيف تمّ ذلك وما هي الظروف التي حفت بهذه المسألة.

والواقع أنّ إضفاء القدسية أو الاحترام على الدولة ومؤسساتها وإحاطة كل ذلك أحيانا بالغموض والأساطير التي تنتسج وتروج حول القادة هي ظاهرة لا يخلو منها عصر ولا مكان ! ... وإن اختلفت المضامين والأساليب اختلفت الدرجة!... والدافع إلى الالتجاء إلى هذا هو الرغبة في استقرار الحكم وتعزيزه. ولتحقيق ذلك يدفع الناس إلى الخضوع على أساس أن من يحكمهم قوة خارقة للعادة أو يستمدّ قواه من الغيب أو من جهات وأصول ليست في متناول الفكر البشري.

وحتى الذين يقولون بالاحتمية التاريخية وبالمادية كالماركسيين وغيرهم نجدهم يدخلون في النهاية وعند ممارسة الحكم تحت مظلة هذه الأطروحة، ويتغيّر التقديس والغموض الذي يحفّ بالزعماء من الله المحرك وقوى الغيب إلى أشخاص وأحزاب ونظريات.

وهل يمكن أن نقول بعد كل هذا أنّ الدولة والسياسة هما شيء آخر غير الأخلاق والمثل وذلك في جزء من التعامل مع واقع البشر؟... مسألة فيها نظر ! ...

على كل حال هذه النظرية التي حاولنا تحليلها ونقدها كانت لها قيمتها عندما كانت العقيدة الدينية ثابتة وعميقة في أوروبا - لأنّ أبعاد هذه النظرية نضجت هناك - عندما كان الفكر البشري يرجع كل شيء أو أشياء كثيرة إلى قوى غيبية ولا يحلل الظاهرة تحليلا موضوعيا وواقعيًا.

وعندما حدثت التحولات على منهجية البحث والفكر والاقتصاد في العصر الحديث لم تعد هذه النظرية التيقراطية تقنع و تكفي، لذلك فقدت لمعانها وقلّ الحماس لها ووقع الالتفات نحو البحث على فكرة لها علاقة بأهل

الأرض وإرادة الأمة أي المذاهب التي تتعت بالديموقراطية أو الديموقراطيات ! ...

II - نظرية الحكم عند المسلمين نشأتها وتطورها

نحاول فيما يلي تناول العناصر التالية وهي بداية ظاهرة الدولة عند المسلمين، الخلافة والإمامة، هل الدولة الإسلامية تيوقراطية؟ ثم نختم كل هذا بكلمة قصيرة عن ظاهرة الحكم هذه في تاريخنا الحديث.

1 - منشأ الدولة الإسلامية بالمدينة أو حاجة الدين الجديد لسلطة تنظيمية :

كان المسلمون بمكة عبارة عن جماعة تنتمي إلى دين يوحد بين أفرادها الرسول محمد صلى الله عليه وسلم الذي وُجد ليبلغ رسالة السماء ويدعو الناس ويوجههم ويشدّ أزر كل معتنق للإسلام.

وعندما انتقل المسلمون إلى المدينة بعد الهجرة إليها (جويلية 622م/ المحرم 1 هـ) وجدوا عددا وحرية نسبيين ساعداهما على الحركة خاصة وقد توفرت القيادة ممثلة في الرسول. وقد دفعهم هذا الوضع الجديد إلى مزيد من التنظيم وإعداد العدة من أجل ممارسة دينهم في أمن والدعوة إليه وحماية أنفسهم وتوفير ما يحقق عيشهم ووجودهم وما ينتج عنه من مسائل مختلفة. وهكذا نكون هنا مع نواة تنظيم اجتماعي يستوحي أفكاره مما نزل إلى حدّ ذلك الوقت من تشاريع عبر الوحي ومن سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم ومن بعض ما عرفته البيئة العربية من أعراف ومؤسسات ونظم تعكس المرحلة الحضارية التي عرفت هذه البيئة والتي لا تتعارض مع جوهر الإسلام.

ومن المنطقي في هذه الظروف أن يوجد تنظيم وقوة لحماية الفكرة. كما أنّ التنظيم يعتبر نتيجة لكل جماعة كبر عددها وكان لها هدف ما في الحياة وفكرة توجهها ومشئنة مشتركة في العيش مع بعضها، وإن كانت الدعوة إلى الإسلام هي الهدف الأول والرئيسي والسلطة تحتتمها المرحلة بحيث تظهر بشكل طبيعي. ومن الثابت أنّ هذه الأخيرة هي نتيجة للأولي وضرورية لشدّ أزرها. ولا يمكن مقارنة دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم بدعوتي موسى وعيسى عليهما السلام لأنّ الظروف والبيئة والعصر ليست واحدة. كما أنه غير

ثابت أن الرسول صلى الله عليه وسلم عندما انتقل إلى المدينة أصبح رجل دولة وسياسة ولم يعد داعياً لدين كما يذهب إلى ذلك البعض⁽¹⁾، كما أن الوحي والدعوة والتشريع تواصلت في هذه المرحلة وإن ارتبط كل هذا بالواقع المعيش أكثر من المرحلة المكية.

إن يمكن القول بأن ما عرفه المسلمون بقيادة الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة من تنظيم لحياتهم هو ما نسميه اليوم بالدولة إلى حد ما دون أن يقع النص عليه بوضوح. وتم تأسيس ذلك في حدود إقليم المدينة وقد جمع الرسول في رئاسته بين السلطة الروحية أو الدينية والسياسية أو الزمنية كما يقال : فهو نبيّ ورسول يوحى إليه، ويبلغ ذلك وهو قائد أثبتت الأيام كفاءته وحاجة المجتمع (اليثربي كما كان يسمى في السابق) المتناحر إلى زعيم يضع حدا للحزابات والأحقاد التي نهشته⁽²⁾.

وبالرغم من أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يوحى إليه وكان السلطة العليا والمرجع فيما يطرأ فقد كان يستشير أصحابه ويكلفهم بمهمات : من دعوة وفتح وقضاء وغيره... ولعله بهذا السلوك الأخير - وهو الرسول المعلم - كان يريد أن يبتإ إليهم من خلال ذلك سنة يسيرون عليها في مستقبلهم. وهو الموحى إليه والكفاء يعلم قبل غيره أن المحيطين به من صحابة ومن سيأتي بعدهم من أتباع سينقلون ذلك إلى الأجيال القادمة وبأنه سيتبع بالتالي في ما مارس وحدث وأقرّ أو لمّح...

وقد ظهر النشاط السياسي للرسول صلى الله عليه وسلم من خلال توليه حلّ المشاكل التي تطرأ بين أفراد المجتمع وعقد الاتفاقيات ومراسلة الملوك

(1) أنظر هذا الاستنتاج الذي يذهب إليه مثلا : Kalisky René, le monde arabe/Paris 1968 t1. : p51 حيث يقول : "A Médine : le prophète s' efface derrière l' homme d'etat le visionnaire, derrière l'homme politique...."

(2) يعلق فيليب حتّى، صانعو التاريخ الإسلامي، بيروت، 1980، ص : 13، على هذه النظرية بقوله : " لقد سجل لنا التاريخ عددا من أسماء رجال أوجدوا ديانات وأسماء رجال آخرين بنوا أمما وغيرهم أسسوا دولا، غير أنه لم يسجل لنا اسم رجل واحد سوى النبي العربي محمد كان صاحب رسالة وباني أمة ومؤسس دولة ". أما علي عبد الرازق : " الإسلام أصول الحكم، 135 وما بعدها، فهو ليس على رأي "حتي" وهذا على أقل تقدير في باب " رسالة لا حكم ودين لا دولة ". أنظر رأي هشام جعيط، في السيرة النبوية، 1- الوحي والقرآن والنبوة، دار الطليعة، بيروت، ط.1، 1999، الفصل الثامن قوة النبي، ص : 103 وما بعدها.

إلخ...⁽¹⁾ وكان ذلك موازيا لنزول الوحي وما يحمل من قضايا حياتية وأخرى.

ومع كل هذا هناك الدعوة إلى الدين الجديد بالطرق المختلفة. إن هذا النظام السياسي (الأولي) أو الدولة الإسلامية (المبتدئة)⁽²⁾ توفر لها (أو له) إقليم مؤقت بدأ بحدود المدينة ثم أخذ في الاتساع والامتداد إلى أن أصبح في عهد خلفاء الرسول على النحو المعروف أي يشمل مساحة شاسعة. وإذا طبقنا على هذه الدولة المبتدئة مدى توفر أركانها كما تقول به الدراسات المعاصرة فإننا نجد أن هذه الدولة تتكون من جماعة قرّب بينها العامل الديني أو الرابطة الدينية التي هي الأساس الذي قام عليه هذا المجتمع الإسلامي في مرحلته هذه. وقد توفرت لهذه الأمة الفتية إلى جانب ما سبق عوامل أخرى مسهّلة شدّت الأفراد إلى بعضهم. وذلك لأنّهم أغلبية تكاد تكون ساحقة تنتمي إلى الجنس العربي وتتكلّم لغة عربية تمكّن أفرادها - بصفة عامة - من التفاهم وتعبّر عن مضمون مشاعرهم وثقافتهم وخاصة منها التي تخاطبوا وتباروا بها في أسواقهم. كما أن هذه الجماعة الجديدة التي تكونت بفضل الإسلام قد عاشت قبل الدعوة الإسلامية متجاوزة على امتداد جغرافي واحد وتوفرت لها بيئة متشابهة في مجملها واحتكّت ببعضها في السلم والحرب : في الأسواق المشهورة وبمناسبة الحج وزيارة مكة وفي "أيام العرب".

وإلى جانب هذه الجماعة التي اتفقت في الدين وُجد غير المسلمين الذين نصت وثيقة المدينة على انتماءاتهم وعقيدتهم وأشارت إلى ضرورة حمايتهم ومشاركتهم في الدفاع عن مدينتهم وتحديد المسؤولية والمرجعية في ما يحدث

(1) أنظر بعض هذه المهمات في ابن هشام، السيرة النبوية، تحقيق وضبط السقا - بيروت بدون تاريخ ج2، ص147، ج3، ص331 وما بعدها، ج4، ص237؛ ابن سعد، الطبقات الكبرى/دار بيروت، دار صادر، بيروت 1957، ج1، ص258؛ الطبري، تاريخ الأمم والملوك، لبنان دار سويدان بدون تاريخ ج3، ص32؛ عون قاسم، نشأة الدولة الإسلامية، القاهرة - بيروت طبعة ثانية 1981 ص309.

(2) وإن ادّعى على عبد الرازق، الإسلام وأصول الحكم، بيروت، 1978، ص111 وما بعدها، عدم وجودها لبساطتها (باب الرسالة والحكم).

بيد الرسول صلى الله عليه وسلم الرئيس. ويقع التقيد بهذا الاتفاق "صحيفة المدينة" ما لم تخرق المواثيق أو تحدث خيانة من طرف هؤلاء. وهكذا فإن كان الإسلام هو العامل البارز والذي شدّ أفراد هذه الجماعة إلى بعضهم فهذا لا يعني إغفال العوامل الأخرى المشار إليها أعلاه والتي تساعد على التقريب بينهم عندما تتوفر لهم الفكرة والهدف والقيادة الملهمة.

وعندما اتسعت حدود الدولة الإسلامية بالدعوة والفتوحات واعتنقت الإسلام شعوب مختلفة، أصبحت الرابطة التي تشدّ الأفراد (أو الرعايا) إلى بعضهم هي رابطة العقيدة (بالنسبة للمسلمين) التي تقدمت على ما سواها وإن اختلف هؤلاء في الأصل جنسا ولغة وموقعا⁽¹⁾، وذلك بناء ما ورد في القرآن : ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ سورة الحجرات (الآية 10) وبعد أن مرّت (مفاجأة الفتوحات) وبعد أن استعادت الشعوب المفتوحة توازنها ووعيتها فصح المجال - بعد عهدي الخلافة الراشدة والعصر الأموي - لظهور دويلات فوق الرقعة التي قامت فيها الفتوحات الإسلامية. هذه الدويلات التي قامت هنا وهناك (بالمشرق والمغرب) كانت تحركها الانتماءات المذهبية ولعل انتماءها القومي كان له دور في ذلك ؟...

وعلى كلّ مكنتها من الظهور عوامل داخلية وخارجية. ولعل هذا الانفصال عن الدولة الأمّ كان الحلّ الأفضل والواقعي!... إلّا أنّ الملفت للانتباه في كل هذا أنّ هذه الدويلات التي تكونت في هذه المرحلة - بغض الطرف عن العامل الذي حركها - لم تتراجع عن الإسلام بشكل واضح على أقلّ تقدير ورفعت شعار الحكم باسم الشريعة الإسلامية ! ...

لقد رأينا أنه في سير الأحداث ومما هو منطقي ومن بعض الاستنتاجات والإشارات الواردة في القرآن مثل : ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ سورة النساء : 59⁽²⁾ وجود نقطة انطلاق لفكرة دولة إسلامية منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم. ولا يظهر أن النص الإسلامي قد فرض على المسلمين صيغة واحدة ومعينة لنظام حكم يتبع. لكنه بالمقابل ترك مبادئ

(1) متولي عبد الحميد، مبادئ نظام الحكم، ص : 128-129.

(2) ومما ورد في الحديث النبوي : «لن تزالوا بخير ما كنتم إذا أمركم أمير تأمرتم في آخر». البخاري، في صحيحه، أسطنبول، 1980، كتاب المغازي، باب : 64.

دستورية عامة مثل الشورى والعدالة والمساواة ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ سورة النساء : 58. ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ﴾ سورة النحل : 90. ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ سورة آل عمران : 159. ﴿ وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ سورة الشورى : 38. ﴿ إِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ سورة المائدة : 42. ⁽¹⁾ إلى جانب أن ما جاء من تنظيم لقواعد السلوك والمعاملات في عهد النبوة كما يقول هيكمل ⁽²⁾ : "هو تنظيم سياسي لا مفرّ من استقراره فيما بعد، أما التفاصيل المتعلقة بممارسة الحكم فقد تركت للجماعة تراعي فيه ما يلائم حالها وتقضيه مصالحها الدنيوية ⁽³⁾ وهي عين الحكمة".

أما الثابت ومما تقدم فإن التنظيم السياسي بدأ وتطوّر بشكل بطيء بعد الهجرة إلى المدينة. وهذه الدولة أو التنظيم الأول للجماعة يشبه إلى حد ما ما عُرف بدولة المدينة (Cité-Etat) كما كان شأن دولة مدينتي أثينا واسبارطا ⁽⁴⁾ مع اختلاف مضمون الحكم وأهدافه في النوعين. فالارتباط بالمدينة المنورة كان ارتباطاً عرضياً ⁽⁵⁾ وحتمته الظروف بينما كان ارتباط الإغريق بمدنهم هو بشكل دائم في الغالب. وفي الحالتين فإن الدولة التي هي ضرورة لكل جماعة استقرت لا بد لها من أرض وشعب يرغب في العيش فيها والانتماء إليها!... ومن النتائج المنطقية أن تقيم الدولة من بين أفرادها سلطة تُسَيِّر شؤونها ⁽⁶⁾. وهذا النظام السياسي الذي انطلق مع الرسول بدأ يبرز عقب ما عرف بحروب

(1) وما ورد في الحديث : « كلكم راع وكل راع مسؤول عن رعيته ». البخاري في صحيح، كتاب الجمعة 11؛ مسلم وفي صحيحه، أسطنبول، 1980، كتاب إمارة : 30؛ متولي، مبادئ، ص : 130.

(2) هيكمل محمد حسين، الحكومة الإسلامية، دار المعارف، مصر، 1977، ص : 35.

(3) أنظر تحليلات حول الموضوع في المرجع السابق؛ وفي عاقل نبيه "مشكلة الحكم" ضمن مجلة الدراسات التاريخية جامعة دمشق العدد 12، ماي 1983، ص 8؛ عمارة محمد، الإسلام وفلسفة الحكم، بيروت طبعة ثانية 1979 ص : 49؛ متولي، مبادئ، ص : 130.

(4) متولي، مبادئ، ص : 137.

(5) فتحي عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، بدون تاريخ، دولة الفكرة، ص : 13.

(6) أما القول بأن دولة الإسلام هي دولة الفكرة وهي توجد في كل مكان وجد فيه المسلمون حتى وإن كانوا أقلية تعيش في بلدان ليس الإسلام هو الدين السائد فيها. يبدو لي أن هذا الرأي من عثمان فتحي غير واقعي!...

الردة⁽¹⁾ أي بعد أن خضع المتمردون (المرتدون) لسلطة حكومة المدينة وخاصة في عهد الخليفة الراشد الثاني من خلال التنظيمات التي أحدثها.

1 - حول مفهوم الخلافة والإمامة في التاريخ الإسلامي :

توفي الرسول صلى الله عليه وسلم وختمت به الرسالات وتوقف الوحي وأصبحت قضايا المسلمين بيد بشر عاديين يحلون بالرجوع إلى النصين القرآن والحديث وما أجمل فيهما وما استجدّ من قضايا سمح باستعمال الاجتهاد لاستنباط الأحكام مع الاستئناس بتجارب السلف.

ومن بين الحلول التي جاء بها اجتهاد المسلمين بالنسبة لقضية الحكم وتميزوا بها هو أنهم أحدثوا لرئاسة الدولة الإسلامية منصبا أطلق على صاحبه لقب "الخليفة"، وهذا اللقب مشتق من خلف يخلفه في قومه فهو خليفة⁽²⁾ وهي مستنتجة من الآية القرآنية : ﴿وقال موسى لأخيه هارون اخلفني في قومي﴾ من حيث المعنى والمحتوى. وقد عرفت الخلافة بأنها نظام سياسي ديني لتسيير شؤون المسلمين.

والخلافة رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا. وتعني نيابة الرسول صلى الله عليه وسلم وتفيد خلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا⁽³⁾، وهذا إلى جانب تضمناها المعنى العام لاستخلاف الإنسان على الأرض. وفيها معنى الأمل في استمرار الجماعة في تنظيم نفسها بالطريقة التي بدأها الرسول بوحى من تشاريع الإسلام.

وقد عُرف لقب الخليفة لأول مرة مع أبي بكر الصديق عقب مبايعته ببيعة السقيفة ليخلف الرسول ويتولى أمور المسلمين⁽⁴⁾. وسُمي هذا المنصب عند

(1) هيكلمحمد حسين، الحكومة الإسلامية، دار المعارف مصر 1977 ص35.

(2) القلقشندي، مآثر الأنافة، عالم الكتب، بيروت، 1980، ج1، ص8.

(3) الماوردي، الآداب السلطانية، دار الكتاب العلمية بيروت 1978، ص5؛ ابن خلدون المقدمة، دار الكتاب العربي - بيروت - بدون تاريخ ص227.

(4) الخطيب عبد الكريم، الخلافة والإمامة، لبنان 1975 ص339؛ ابن خلدون، المقدمة، ص227؛ Encyclopédie de l'Islam/Art : Khalifat؛ متولي، مبادئ، ص131، يذكر القلقشندي، مآثر، ج1، ص12-13 أن ابن خلدون يذهب إلى كراهة إطلاق اسم خليفة بعد الحسن بن علي اعتمادا على حديث : «الخلافة ثلاثون سنة ثم ملك بعد ذلك»، مسند أحمد، ج5، ص220-221.

المسلمين بالإمامة الكبرى⁽¹⁾ تشبيها لصاحبها بالإمام في الصلاة وهذا في علاقته بأحكام الإسلام وضرورة أن يكون قدوة للآخرين في أقواله وأفعاله. وإذا تحقق ذلك كان من الضروري اتباعه. وقد غلب هذا الاستعمال (الإمامة) عند الشيعة الذين خصّوا علي بن أبي طالب بلقب الإمام. وإن اعتبر وليّ أمر المسلمين بصفة عامة إماماً.

وقد سمي رئيس المسلمين بأمير المؤمنين بداية من خلافة عمر بن الخطاب⁽²⁾ وأصبح منذ هذا التاريخ من ألقاب الحكام المسلمين⁽³⁾. ولعل في هذه التسمية الأخيرة معنى القيادة الفعلية والميدانية للمسلمين في فتوحاتهم والقرب منهم وإيجاد الحلول لقضاياهم بدون عوائق. كما أنها تبعد الحرج من ربط الحاكم لنفسه بالرسول صلى الله عليه وسلم كأن يكون شبيها له في سياسته أو سلوكه. كما أن الإمارة والأمير كانتا من العبارات المتداولة عند العرب. وقد ذكرت هذه العبارة في السقيفة "منا أمير ومنكم أمير"⁽⁴⁾، وذكرها الرسول صلى الله عليه وسلم في بعض الأحاديث مثل : «ومن يطع الأمير فقد أطاعني»⁽⁵⁾.

وقد فرق المسلمون بين الخلافة والملكية⁽⁶⁾. فالأولى بحسب مفهومهم هي دين ودولة وطريق الحكم فيها يتمّ بطريقة أو بأخرى، أما الثانية (الملكية) فهي وراثية غير دينية واستبدادية وهو ما عليه الملكيات في ذلك العصر⁽⁷⁾، والذي تشير إليه الآية : ﴿قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةً

(1) ابن خلدون، المقدمة، دار الكتاب العربي، بيروت، [د.ت] ص191.

(2) يذكر أنه قيل لعمر : "يا خليفة خليفة رسول الله" فقال عمر : "هذا أمر يطول كلما جاء خليفة، قالوا : يا خليفة خليفة رسول الله!... بل أنتم المؤمنون وأنا أميركم، فسمي أمير المؤمنين : ابن الأثير، الكامل، مصر، 1349 هـ، ج3، ص31؛ ابن كثير، البداية، بيروت، 1966، ط1، ج7، ص18؛ ابن خلدون، المقدمة، ص227؛ المسعودي، مروج الذهب، طبعة خامسة بيروت 1983، ج2، ص305؛ عمارة، الإسلام وفلسفة الحكم : Amir/Art : Amir Al Muminin.

(3) أنظر مختلف الألقاب المسندة إلى الحكام المسلمين في حسن إبراهيم حسن، النظم الإسلامية، القاهرة بدون تاريخ، ص5؛ متولي، مبادئ، ص132.

(4) الطبري، تاريخ الأمم، دار سويدان، لبنان، [د.ت] ج3، ص218-219.

(5) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجهاد، باب : يقاتل من وراء الإمام؛ الخطيب عبد الكريم، الخلافة، لبنان، 1975، ص338.

(6) «الخلافة ثلاثون عاماً ثم يكون بعد ذلك الملك»، مسند أحمد، اسطنبول، 1980، ج5، ص220-221.

(7) ابن خلدون، المقدمة، ص208؛ متولي، مبادئ، ص133.

أهلها أدلةً وكذلك يفعلون» سورة النحل : 34 . وهذا الاستبداد المشار إليه هو الناتج عن احتلال بلدان أخرى وإذلال حكامها وأهلها⁽¹⁾. ويلاحظ أن هذا النوع من النظم هو الذي كان سائدا في الملكيات الشرقية وهو ما جاء الإسلام لتقويضه. ولم يعد لهذا النوع وجود تقريبا في عالمنا المعاصر بما أن أغلب الملكيات اليوم تطبق الشورى والديمقراطية وتعمل على الرفع من شؤون أوطانها ومواطنيها. وقد مارس الحكام المسلمون بعد فترة ما عرف بالخلافة الراشدة هذا النظام الملكي في مرحلة تاريخية خاصة من ناحية استمرار الحكم وراثيا وبشكل فردي، وإن أعلنوا بأنهم خلفاء ويطبقون ما جاءت به الشريعة (كما هو الشأن مع الأمويين والعباسيين وغيرهم).

أما الإشارة إلى الصفة الدينية للخلافة المتضمنة في عبارة الإمام فهي تعني التقيد بمبادئ الدين وما تحمل من رؤى محددة للعالم والآخرة والوجود بصفة عامة.

ويكاد يتفق المسلمون - ماعدا بعض الخوارج - على وجوب الخلافة وإمارة المؤمنين والإمامة والحكم بصفة عامة⁽²⁾ بل ويؤكدون على ذلك مثل الاستشهاد بقول مأثور يورده البعض "ستون سنة من إمام جائر أصلح من ليلة بلا سلطان"!!⁽³⁾ بل يرون أنه ولا استقامة فيه إلا بوجود الخلافة، وقد وجبت بالعقل والشرع⁽⁴⁾. كما اعتبرت من فروض الكفاية على مستوى المجتمع كله شأن الجهاد والعلم... بحيث إذا قام بهذا الفرض من هو أهل لها سقط الفرض على البقية وإن لم يقم بها أحد كان الإثم أو الوزر على فريقين من الأمة هما أهل الحل والاختيار وأهل الإمامة خاصة وليس على من عداهما إثم أو وزر⁽⁵⁾،

(1) أنظر مثلا تفسير ابن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984، ج19 (تفسير الآية المذكورة)

(2) يستثنى من ذلك تقريبا فرقة النجدة الخارجية. أنظر في ذلك الشهرستاني، الملل والنحل، تحقيق محمد سيد كيلاني طبعة ثانية دار المعرفة للطباعة والنشر، 1975، ج1، ص ص122-125؛ ابن حزم، الفصل في الملل، بيروت، 1986، ج4، ص87.

(3) ابن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، مصر، 1951، ص139.

(4) المرجع السابق، ص138-139؛ الماوردي، الأحكام السلطانية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1978، ص5.

(5) متولي، مبادئ، ص135.

ويعلل ابن خلدون⁽¹⁾ وجوب الخلافة بأنه نظرا " لضرورة الاجتماع للبشر واستحالة حياتهم ووجودهم منفردين. ومن ضرورة الاجتماع التنازع لازدحام الأغراض فما لم يكن الحاكم الوازع أفضى ذلك إلى الهرج والمؤذن بهلاك البشر وانقطاعهم مع حفظ النوع من مقاصد الشرع الضرورية".

ومن أسباب إقامة الحاكم - الذي سمّاه المسلمون بالخليفة وبأمرير المؤمنين وبالإمام وفي فترات لاحقة بالأمير وبالسلطان وغيرها من الألقاب - أن الكثير من الواجبات كإقامة الحدود وغيرها يتوقف أدائها على إقامة خليفة "وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"، أو "أن ما يتوقف عليه الفرض فهو فرض"⁽²⁾. ويقدم البعض أدلة أخرى عقلية أو عقلية⁽³⁾ كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ سورة النساء : 59، وفي الحديث النبوي : «من أطاعني فقد أطاع الله ... ومن يطع الأمير فقد أطاعني ومن يعص الأمير فقد عصاني»⁽⁴⁾. كما يستدل على ما سبق بإجماع المسلمين بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم على إقامة خليفة. وما يدل على أهمية ذلك أنهم يسارعون إلى مبايعة الخليفة الجديد⁽⁵⁾ واستمر هذا فيما بعد.

وقد اشترط فيمن يتقدم لقيادة المسلمين من أجل سعادتهم في الدنيا والآخرة مجموعة من الشروط هي⁽⁶⁾ : العلم والعدالة والكفاية وسلامة الحواس والأعضاء والشجاعة والنجدة⁽⁷⁾. ويوجد شرط آخر يشير إليه البعض وهو النسب القرشي⁽⁸⁾، ويعتمد فيه على بعض الأحاديث⁽¹⁾ وعلى الحجج التي قدمها

(1) ابن خلدون، المقدمة، ص 190 وما بعدها.

(2) القلقشندي، مآثر الأناقة في عالم الخلافة ببيروت عالم الكتب 1980، ج 1، ص 29 وما بعدها؛ متولي، مبادئ، ص 136.

(3) أنظر ابن تيمية، السياسة الشرعية، ص 2-3؛ ابن حزم، الفصل، ج 4، ص 87.

(4) مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإمارة، ص 32-33؛ السنائي، سنن السنائي، موسوعة الكتب السنة وشروحها ج 7 بيعة 27 / الترغيب في طاعة الامام حديث 4190 اسطنبول 1992 بيعة 27؛ أحمد، مسند أحمد، اسطنبول 1980 ج 2، ص 234-235.

(5) ابن هشام، السيرة النبوية، ج 4، ص 306 (عند الحديث عن السقيفة).

(6) القلقشندي، مآثر، ج 1، ص 31 وما بعدها.

(7) أنظر تعليق الخطيب عبد الكريم، الخلافة، ص 319 وما بعدها؛ الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 6.

(8) ابن حزم، الفصل، ج 4، ص 89؛ الماوردي، الآداب السلطانية، ص 6.

عمر بن الخطاب وأبو بكر الصديق رضي الله عنهما في السقيفة من أجل بقاء القيادة في قريش : "فهم أول من عبد الله في الأرض وآمن بالله وبالرسول صلى الله عليه وسلم، وهم أولياؤه وعشيرته وأحق الناس بهذا الأمر من بعده ولا ينازعهم في ذلك إلا ظالم"⁽²⁾.

ويرفض ابن خلدون هذا الشرط الأخير⁽³⁾ ويعلل هذا الاحتراز بالعصبية وهي من النظريات المفضلة لديه على ما يبدو. ويوضح رأيه هذا بأنه إذا كان المسلمون المتقدمون قد خصوا قريشا بالخلافة فذلك لأنها كانت أقوى القبائل وكان بإمكانها أن تخضع العرب لصولتها. ويرى أن الله ورسوله أعدل من أن يقصرا الخلافة على قبيلة معينة أو شخص بالذات، فإذا فقدت قريش عصبيتها فليس ما يمنع من اختيار خليفة من غير قريش ما دام مرتكزا على عصبية قوية قاهرة!... وهكذا نرى ابن خلدون لا يقتنع بما يروجه المسلمون في الموضوع ويحاول تقديم حجج عقلية ومنطقية لإبعاد فكرة الطاعة الأبدية إلى جهة معينة. وكنتم لرأي ابن خلدون يمكن أن يقال أيضا إن القوة والشوكة والاستعداد لتولي شؤون الناس والكفاءة في ذلك، لا يمكن أن تتوفر وبشكل مستمر في كل أفراد عائلة حاكمة. فيمكن أن يبرز في هذه عابرة وساسة محكون لكن ذلك ليس بالشيء الدائم أو مدى الحياة. كما أن مبررات وجودها والفكرة التي كانت وراء وصولها إلى الحكم قد تتجاوزها الأحداث أو تفتقر وتضعف عصبيتها كما يقول ابن خلدون. لكن العائلة الحاكمة يمكن أن تجدد نفسها باستمرار لتبقى دائما على استعداد، ويتواصل بالتالي حكمها أو يكون وجودها رمزيا وتشريفيا وتاريخيا بحيث تملك ولا تحكم ! ...

(1) تقدم في ذلك مجموعة أحاديث، نذكر منها : «إن هذا الأمر في قريش إن لهم عليكم حقا ولكم عليهم حقا مثل ذلك ما إن استرحموا فرحموا وعاهدوا وفوا وإن حكموا عدلوا فمن لم يفعل ذلك منهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين». أنظر أحمد، مسند، ج1، ص129.

(2) الطبري، تاريخ الأمم، ج3، ص220.

(3) أنظر تعليق متولي، مبادئ، ص216 على الموضوع وعلى هذه الأحاديث الواردة. وانظر ابن خلدون، المقدمة، ص194-196 والذي يؤكد أن الأحكام الشرعية كلها لا بد لها من مقاصد وحكم تشتمل عليها وتشرع لأجلها...

ولكن هل يجب التقيد بشكل تعسفي بهذا الشرط القرشي؟... وما ذا نقول في الحديث الذي يشير إلى عدم احتكار الحكم من طرف جهة واحدة «اتقوا الله واسمعوا وأطيعوا وإن أمر عليكم عبد حبشي مُجَدَّع ما أقام فيكم كتاب الله»⁽¹⁾.

وعلى كل إن الطرح الذي قدمه ابن خلدون وما يشير إليه غيره في الموضوع يمكن أن يكون فيه الخطأ وفيه الصواب وهو في النهاية مجرد رأي...

ويرى البعض في مسألة انتقال الحكم أنه يتم بوجهين : بعهد الإمام من قبل أو باختيار أهل الحل والعقد⁽²⁾. وقد مورست الطريقتان في العهد الراشدي ومع العائلات الحاكمة الإسلامية فيما بعد⁽³⁾. وأصحاب هذا الرأي في انتقال الحكم وصفوا واقع المسلمين أي ما حدث بالفعل دون أن يرجحوا أو يقدموا ما هو حل مثالي، أو لعلهم على حق في ذلك لأن المسألة من قبل ومن بعد تختلف باختلاف الظروف الداخلية والخارجية وخصوصيات البيئات. إلا أن انتقال الحكم من السابق إلى اللاحق كثيرا ما اكتتفه الغموض ونتجت عنه فوضى وإقالة الخليفة أو الحاكم بالقوة لتعويضه بغيره أو قيام صراع دام أحيانا بين الطامعين في الحكم⁽⁴⁾.

وليس باستطاعة أي مسلم أن يكون من أهل الحل والعقد وأن يختار بالتالي خليفة المسلمين (نعني هنا اختيار الحاكم عن طريق مجلس من أهل الرأي أو من نواب وقع انتخابهم من طرف الرعية). لأن المسألة في الماضي والحاضر تتطلب استعدادا خاصا ممن يتقدم لممارسة السياسة كما تستدعي وجود حماس لخدمة المجموع وتطبيق أفكار معينة. لذلك فإن من يستشار أو هو

(1) مسلم، صحيح، إمارة 37، حج 311؛ الترمذي، سنن الترمذي، اسطنبول الناشر شعبان فورت 1981، جهاد 28؛ أحمد، مسند، ج4، ص70 وج5، ص381. وانظر قول عمر قبل وفاته : " لو كان سالم مولى حذيفة حيا لوليته..." ابن خلدون، المقدمة، ص194.

(2) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص6؛ القلقشندي، مآثر، ج1، ص39 و64؛ ابن حزم، الفصل، ج4، ص167 وما بعدها. وقد صاحبت انتقال السلطة فوضى وغموض وإقالة الخليفة بالقوة لتعويضه بغيره وبالتالي لم يوجد نظام محدد في وراثته الحكم، ويظهر ذلك مثلا في العهد العباسي والعهد البويهى، أنظر مثلا Encyclopédie de l'Islam/Art : Khalifat:

(3) أنظر مقال : خلافة Khalifat في 1961، Encyclopédie de l'Islam Paris, Maison neuve,

(4) المرجع السابق.

مبوءاً لتولي الحكم بالنسبة للخلافة في أول عهدها إذا أخذناها كمثال على ما نقول هو أن يكون من الأوائل الذين آمنوا بالإسلام وكانوا قريبين من الرسول صلى الله عليه وسلم وواكبوا نزول الوحي وما اتخذته الرسول من قرارات وما قاله وما سلكه. وأهل الحل والعقد يمكن أن يكونوا عبارة عن مجلس شورى أو مجموعة "عقلاء حكماء" تقع استشارتهم في المسائل المتعلقة بالحكم وغيره. المهم أن يكون هؤلاء الأفراد أهلاً للقيام بهذه المهمة وعلى استعداد لذلك وفي سنّ معينة.

3- هل كانت الدولة الإسلامية تيوقراطية بين الماضي والحاضر ؟

إن ما توصلنا إليه إلى حد الآن هو أن الدولة أو المؤسسة السياسية قد وجدت بشكل أولي منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وانتقلت فيما بعد من الشكل البسيط إلى المركب وتعددت مستجيبة لحاجة القوم واستفادتهم من الاحتكاك بتجارب الآخرين⁽¹⁾. وكانت هذه الدولة موحدة أو وحيدة تجمع كل المسلمين ثم انقسمت على نفسها بعد ذلك لأسباب مختلفة⁽²⁾. وتم ذلك على أساس الانتماء المذهبي أو العرقي أو الجغرافي. وبالرغم من هذا الانقسام فإنه بقي العامل المشترك أو القاسم المشترك بين هذه الدويلات هو الدين الإسلامي. وكان بالإمكان أن يبقى الرابطة السياسي مستمراً بين هذه الأجزاء لو وجدت صيغة في التعاون بينها مع المحافظة على استقلالها وذلك نظراً لاتساع مساحة الأراضي التي يعيش عليها المسلمون وتسكنها شعوب ما تزال حديثة عهد بانتماءاتها السابقة. ويصعب بالتالي على حكم مركزي نشر سلطانه عليها.

(1) يعلق الخطيب عبد الكريم، الخلافة وإمامة، ص255 على ذلك بقوله : " الخلافة صنعة من صنع الناس ومولود من مواليد حياتهم فإنها لن تعيش إلا في تلك الظروف التي يعيش فيها الناس، والأحياء تتغير حالاً بعد حال وتنقل من طور إلى طور. إن الخلافة وهذا شأنها أشبه بالماء يأخذ لون الإناء الذي يحل فيه..."

(2) أنظر جدولاً بأسماء هذه الدول حتى سنة 1914م في جرجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، دار الهلال، مصر، [د.ت.] ج1، ص106-114.

ونصل الآن إلى محاولة معرفة ما إذا كانت الدولة الإسلامية في أشكالها المختلفة تيوقراطية. فمن خلال تتبع مسار هذه الظاهرة منذ الحضارات القديمة رأينا أن الدولة قد ارتبطت بالدين منذ الانطلاق.

يرى البعض أن الحكم في الإسلام هو قضاء وقدر من الله وأنه تطبيق وممارسة لما جاء من الله. ويعتمد في ذلك على آيات قرآنية وأقوال ومواقف صادرة عن المسلمين. ونذكر أمثلة على ذلك فيما يلي (1) :

1 - ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعْزِزُ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ... ﴾ سورة آل عمران : 26.

2 - يعتبر الخليفة في الإسلام أمير المؤمنين وقائدا في الجهاد من أجل نشر الدين كما أنه يؤم المسلمين في الصلاة (وهو ما يعكسه لقب خليفة وإمام وأمير المؤمنين).

3 - يقول عمر بن خطاب رضي الله عنه في إحدى خطبه : " إن الله عز وجل قد ولاني أمركم" (2).

4 - يقول عثمان بن عفان رضي الله عنه للثوار عندما أئذروه بالتنازل عن الخلافة : " لا أنزع سربالا سربلنيه الله" (3).

5 - قال أبو جعفر المنصور : " أيها الناس إنما أنا سلطان الله في أرضه أسوسكم بتوفيقه وتسديده وتأبيده وحارس على ماله أعمل فيه بمشيئته وإرادته" (4).

6 - وكتب الإمام أبو يوسف قاضي قضاة بغداد إلى الخليفة هارون الرشيد : "إن الله قد قلّدك أمر هذه الأمة إني أوصيك يا أمير المؤمنين بحفظ ما استحفظك الله ورعاية ما استرعاك" (5).

(1) الخطيب، الدولة والنظم السياسية، القسم الأول، ج1، ص148 وما بعدها.

(2) الطبري، تاريخ الأمم، ج4، ص215.

(3) المصدر السابق، ج4، ص371؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج7، ص184.

(4) ابن عبد ربه، العقد الفريد، القاهرة، 1935، ج2، ص283.

(5) القاضي أبو يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة، كتاب الخراج، طبعة ثانية القاهرة 1352 هـ ص3 وما بعدها.

وكتدعيم لاتّجاه الماورائيات للحكم في الإسلام أجاز البعض تسمية الخليفة بخليفة الله⁽¹⁾ استنادا إلى بعض الآيات القرآنية مثل : ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ سورة البقرة : 70، و﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ...﴾ سورة ص : 26، ومن الآراء الحديثة في هذا السياق قول البعض مثل : أبي الأعلى المودودي⁽²⁾ : "إن السيادة والحاكمية هما لله وحده وبيده التشريع وليس لأحد وإن كان نبيا أن يأمر وينهى دون أن يكون له سلطان من الله". وما وجب على الناس طاعة النبي إلاّ لأنّه لا يأتهم إلاّ بالأحكام الإلهية : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ سورة النساء : 67. فسلطة التشريع هي من اختصاص الله وحده : ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمْرٌ أَنْ لَا تَعْْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ سورة يوسف : 40.

وبناء على ما تقدم يرى المودودي⁽³⁾ أن الحكومة في الإسلام لا تعدّ ديموقراطية بل تيوقراطية أي حكومة إلهية "Théocracy" إلاّ أن هذه التيوقراطية تختلف عن التيوقراطية في المفهوم الأوروبي. فإنّ أوروبا لم تعرف منها إلاّ التي تقوم فيها طبقة من السدنة بالتشريع وهو تشريع يضعونه لأنفسهم ثمّ يقولون إنه من عند الله. وأما تيوقراطية الإسلام فلا تستبدّ بها طبقة من السدنة أو المشائخ بل تكون في أيدي المسلمين وهم الذين يقومون بها وفق ما ورد في كتاب الله وسنة رسوله⁽⁴⁾.

إنّ الأقوال والمواقف المستعرضة قبل هذا والتي لها علاقة بمشكلة الدولة والحكم هي في الواقع مستوحاة من بعض ما جاء في الدين الإسلامي، ومن المجالات التي عرفها التفكير الإسلامي حول هل أن الإنسان مسير أو مخير أو شيء آخر بينهما؟ كما أنها تأكيد على أنّ السيادة والسلطان في هذا العالم هما في الأصل لله وحده وهو المحيط بكل شيء ولا تخفى عليه خافية مما يقع.

أما ما يفهم مما سبق من أنّ الله هو الذي اختار أو أراد حكم شخص معين أو جماعة محددة فهذا يعني - بناء على أن الله محيط بكل شيء - أن

(1) ليلة، النظم السياسية، ص76.

(2) المودودي، نظرية الإسلام، ص27، 31، 32.

(3) المرجع السابق، ص27، 31، 32.

(4) متولي، مبادئ، ص166.

قضاء الله وقدره هما اللذان جعلنا المسلمين يتجهون إلى هذا الاختيار. وقد يكون الاختيار مصيبا أم فاشلا صالحا أم شرا إلا أنهم جاؤا ليحكموا بما ورد في القرآن والسنة وهما من الله.

أما البعض الآخر من أصحاب هذه الأقوال والمواقف فإنهم أرادوا توظيف بعض الآيات والأحاديث ومسألة القضاء والقدر ومعها استغلال الشعور الديني من أجل صبغ الخلافة والحكم بصيغة دينية وذلك تعظيما لشأنها ومن خلالها شأنهم في نفوس الناس⁽¹⁾. ويكثر الالتجاء إلى هذه الطرق عندما يكثر عدد الرافضين ويتضخم عدد الخارجين عن الدولة كما هو الشأن في بعض العهود⁽²⁾. ولعل إشاعة هذه النظرية هو من أجل تبرير حكم عائلة معينة واستمرارها في الحكم مثل تأكيد الأمويين على فكرة القضاء والقدر التي اختارتهم لحكم المسلمين⁽³⁾. ولعل اتصال المسلمين بمدينة قديمة كان الملوك فيها يقدسون أثر فيهم ولاقت هوى في نفوسهم لأننا لا نجد في البيئة العربية التي ظهر فيها الإسلام شيئا من هذا التقديس⁽⁴⁾.

أما القول "بألوهية" الحاكم من خلال تسمية الخليفة "بخليفة الله" كدليل على اختيار الإله له أو أنه تلقى الوحي منه، فقد رفضه أبو بكر الصديق رضي الله عنه الذي كان معنيا بهذا اللقب، وأكد أنه خليفة رسول الله وليس خليفة الله⁽⁵⁾. وقد برّر ابن خلدون ذلك بأن الاستخلاف يكون في حق الغائب أما الحاضر فلا يصح الاستخلاف بالنسبة له⁽⁶⁾. كما أن "خليفة الله" تعني أنه يتلقى الوحي من الله في ممارسة حكمه وهو غير صحيح.

والآن وبعد تحليل خلفيات هذه الأقوال والمواقف يمكن أن نستخلص أن السيادة والسلطان هما لله المحيط بكل شيء، هذا بالنسبة للدائرة الكبيرة المحيطة. أما الدائرة التي تليها من الداخل فهي أن الحكم في الإسلام يعتمد في خطوطه العريضة على نصوص ومبادئ نزلت بواسطة الوحي وترك الباب

(1) متولي، مبادئ، ص 191.

(2) متولي، أزمة الفكر السياسي الإسلامي، ص 120؛ Encyclopédie de l'Islam/Art : Khalifat

(3) Encyclopédie de l'Islam/Art : Khalifat

(4) الخطيب، الدولة والنظم السياسية، ج 1، ص 149.

(5) ابن خلدون، المقدمة، ص 191؛ متولي، الوجيز، ص 132.

(6) ابن خلدون، المصدر نفسه.

مفتوحا فيما ليس فيه نصّ أو فيما كان نصّه موجزا للاجتهاد يربطه بحاجات الناس وظروفهم وما طرأ من قضايا مع الاستفادة من تجارب الآخرين وتقديم الحلول المناسبة للعصر بشرط أن لا يحل حراما أو يحرم حلالا. مع التأكيد على أن يكون ما يتوصل إليه من خلال الاجتهاد هو من جوهر الدين ومقاصده ويتوخى مصلحة الإنسان.

أما الدائرة الثالثة في هذه الإشكالية فهي أن السيادة العملية⁽¹⁾ والتي تظهر في اختيار الحاكم، فهذا الاختيار قد يكون من عامة أفراد الرعية أو من عائلة معينة أو مجموعة أو حزب، ومن مظاهر هذه الدائرة هو طريقة التشاور أو انتخاب أهل الحل والعقد لمساعدة الحاكم في التسيير والمراقبة ونياية الرعية أو في اختيار نوع الحكم كأن يكون ملكيا أو جمهوريا أو أميريا بسيطا أو مركبا وحدويا أو فيديراليا....

إن السيادة هي من اختصاص الرعية وهي حق من حقوقها ولها أن تمارسها مباشرة أو بواسطة نواب عنها أو بأية طرق أخرى. وفي هذه الدائرة الأخيرة نرى أن شؤون السياسة يتولاها من له الكفاءة والمزاج والنظر السياسي والبعيد للأمور. ولعله ليس من الفائدة أن يكون من يتولى القيادة من علماء الدين لأن هؤلاء كثيرا ما يفهمون الدين وأبعاده ولكنهم لا يفهمون الشيء الكثير في السلوك السياسي وقد يفشلون بالتالي ! ..⁽²⁾

وفي هذه الدائرة الأخيرة أيضا نجد أن الحكم في الإسلام ليس احتكارا لمجموعة وإقصاء لأخرى، فالمؤمنون جميعا خلفاء الله على الأرض، والخلافة مسؤولية وحق لكل منهم دون تمييز، وهذه الخلافة هي مصدر الحقوق السياسية التي يمارسها الناس ومنها حق الترشيح والانتخاب وإيداء الرأي والمشورة والمشاركة في كل متطلبات الحياة.

(1) متولي، الوجيز، ص132؛ شلتوت محمود، توجيهات الإسلام، دار الشروق 1982، ص550 وما بعدها.

(2) ابن خلدون، المقدمة، ص542، فصل 42 : "في أن العلماء من البشر أبعد عن السياسة ومذاهبها"....

وأولو الأمر يحكمون بما جاء في كتاب الله وسنته بخطوطه العريضة كما ذكرنا ولكنهم يستمدون سلطتهم من الجماعة الإسلامية التي تختارهم⁽¹⁾.

إن الحكومة المقدرة لحاجات الناس المتفهمة لمقاصد الشريعة يمكن أن نجدها عند أول خليفتين في الإسلام أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما⁽²⁾، ولا نجدها عند حكام متأخرين أي الذين يرون أنهم محاسبون أمام الله وغير محاسبين أمام الناس كما يذكر هيك⁽³⁾، وذلك في وقت انتشرت فيه في العالم المسيحي نظرية الحق الإلهي أو الحق المقدس للملك. ولعله وصل صداها إلى هؤلاء ولاقت هوى في نفوسهم.

وكمثال على تشريك الرعية في مسؤولية الحكم يقول أبو بكر في أول خطبة له بعد مبايعته بالخلافة : "فإن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم"⁽⁴⁾.

والآن إذا كان ولا بد من استعارة كلمة تيوقراطية، فهل يمكننا القول بأن الإسلام تيوقراطي بالنسبة لموضوع الحكم ؟ ...

يمكن أن نصف الحكم الإسلامي بذلك إذا كنا نعني أن الله محيط بكل شيء، وهذا من صميم العقيدة الإسلامية. وإذا كنا أيضا نعني الحكم حسب دستور منزل من الله وهو معبر عن هموم الإنسان وتطلعاته وجاء لتنظيم حياة الناس في الخطوط العريضة لذلك ! ...

إلى حد هذه النقطة يتوقف التشابه والمقارنة ! ... إذ أن الحكم في الإسلام ليس تيوقراطيا بالمعنى الغربي، عندما يبرر احتكار الحكم من طرف شخص أو جماعة محدودة، وعندما يستعمل كحيلة لمقاومة تدخل الأباطرة

(1) الخطيب أنور، الدولة والنظم السياسية، بيروت 1970، ج1، ص150-151؛ متولي، الوجيز، ص132.

(2) يعلق الخطيب عبد الكريم، الخلافة، والإمامة، لبنان 1975، ص256، بقوله : "أما الخلافة الإسلامية فقد ظهرت في الحياة كاملة رشيدة رأى الناس فيها أروع ما في الحكم من سموّ ونبل وخير...، وذلك لأنها مخلفات نبوة وحسبك جلالة وعظمة وكمالا لأي شيء يستظل بالنبوة أو يتمسح بالنبي".

(3) هيك، الحكومة الإسلامية، ص36-37.

(4) ابن الأثير، الكامل، في التاريخ مصر 1349 هـ، ج2، ص224-225؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج6، ص301.

والبابوات وإضفاء القدسية على الحكم وتكريس الفردية والاستبداد على أنه قدر من الله وبالتالي لا تحاسب الجماعة حاكمها مهما انحرف أو قصر.

والإسلام ليس تيوقراطيا بالمعنى الغربي لأن الحاكم يستمد سلطته وشرعيته من الرعية التي يمكن أن تسحب ثققتها منه وذلك في حالات التقصير والانحراف أو بإظهار الحرج والضيق على أقل تقدير⁽¹⁾. وقد عبّر عن ذلك أبو بكر الصديق كما ذكر أعلاه⁽²⁾. ويقول عمر بن الخطاب الخليفة الراشد الثاني : " من رأى منكم في اعوجاجا فليقومه". فقال له أحد الحاضرين : " والله ياعمر لو رأينا فيك اعوجاجا لقومناه بحدّ سيفنا".

وإن دور الدولة وعلاقتها بالأمة والذي حللناه من قبل هو التفكير السائد عند أغلبية الجماعة الإسلامية تقريبا بالنسبة لظاهرة الحكم. ونعثر بالمقابل عند بعض الفرق الإسلامية كالشيعة مثلا على ما يشبه النظرية التيوقراطية كما عرفت في أوروبا في مرحلة تاريخية.

فالشيعة ترى أن الخلافة أو الإمامة ليست من المصالح العامة التي تفوض إلى نظر الأمة، بل هي ركن الدين ولا يجوز لنبيّ إغفالها ولا تفويضها إلى الأمة، بل لا بدّ وأن يعين إماما من بعده ويكون هذا الإمام معصوما. فقد عيّن الرسول بحسب رأيهم - الإمام عليّ ليخلفه بناء على أحاديث يوردونها مثل : «من كنت مولاه فعليّ مولاه»، وأيضا : «اللهم والي من والاه وعادي من عاداه» وقوله صلى الله عليه وسلم : «أضامكم عليا "أو" أنت الخليفة بعدي»⁽³⁾.

(1) قال النبيّ صلى الله عليه وسلم «أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر أو أمير جائر» رواه أبو داود، سنن أبي داود، موسوعة الكتب السنة وشروحا ج10 الملاحم 17 - الحديث 4344 ص 514 أسطنبول 1992 الملاحم 17؛ و«إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب» أنظر المصدر السابق؛ و« من رأى منكم منكرا فاستطاع أن يغيره بيده فليغيره بيده» وانظر أيضا المصدر نفسه.

(2) ابن الأثير، الكامل في التاريخ مصر 1349 هـ، ج2، ص224-225؛ ابن قتيبة، تاريخ الخلفاء أو الإمامة والرياسة طبعة ثانية بيروت 1981، ص16.

(3) أنظر ردّ ابن حزم على ذلك في الفصل، ج4، ص93 وما بعدها. يرى ابن خلدون، المقدمة، ص196-197 أن هذه الأحاديث موضوعة؛ عمارة، الإسلام وفلسفة الحكم، فصل : الشيعة والإمامة، ص157 وما بعدها؛ متولي، مبادئ، ص140؛ عبد الناظر محسن، مسألة الإمامة والوضع في الحديث عند الفرق الإسلامية الدار العربية للكتاب 1983 (قضية غدير خم، ص241 وما بعدها)؛ وانظر مقال : علي بن أبي طالب في دائرة المعارف الإسلامية الشيعية دار التعارف للمطبوعات لبنان 1989 ج1 ص 65 كعبة رابعة.

والإمام عليّ - حسب الشيعة - ليس شخصا عاديا بل إنّ مرتبته فوق البشر لأنه معصوم من الخطأ ولأنه ورث علوم الرسول صلى الله عليه وسلم أي علم الظاهر والباطن. ويعتقدون أن كل إمام من الشيعة ورث هذه الثروة العلمية لمن بعده، والإمام عندهم يُعدّ أكبر معلّم. وبناء على ما سبق تصبح الإمامة على درجة من التقديس ولا يرفض ما يصدر عن الإمام الذي له العصمة عندهم.

هذا التوجه الشيعي في مسألة الإمامة هو من الناحية النظرية؛ أما في الواقع فإننا نجد أن زعماء الشيعة وخاصة في مرحلة التمهيد لتأسيس بعض دولهم كانوا أكثر التصاقا بمشاكل الناس وأكثر المعبرين عن همومها. أشير هنا مثلا إلى المرحلة السابقة لتأسيس دولة الفاطميين في المغرب العربي على يد أبي عبد الله الشيعي. ولعله يمكن القول أنهم يستغلون أو يستثمرون الظروف القائمة والمتردية من أجل الوصول إلى الحكم ! ...

على كل يبدو أن نظرة الشيعة إلى الإمامة فيها تفكير فارسي قديم بسبب ارتباط هذه الفرقة إلى حد ما بمنطقة بلاد فارس⁽¹⁾ وذلك من ناحية جغرافية وسياسية واجتماعية. هذه المنطقة كان الحكم فيها ملكيا وراثيا إلى جانب الطاعة والتقديس للملوك والذي يحمل معنى إلهيا. وقد التجأ الشيعة إلى هذا التفكير الفارسي في الحكم من أجل إثبات أحقيتهم وذلك بإضفاء الشرعية من هذا الباب وربطه بالرسول وبالوحي وصبغه بالصبغة المقدسة حتى لا يعارض ! ... وهكذا تكون كل الوسائل جائزة ما دامت تؤدي إلى غاية هي كرسي الحكم ! ...

نختم بحثنا بإبداء ملاحظات في نقاط حول مسألة الحكم عند المسلمين في عصرنا وهي لا تتعدى مجرد رأي واجتهاد وقد أكون فيها مخطئا أو قريبا من الصواب.

1. تمثل التيقراطية في نظر علماء الغرب الشكل أو الصيغة التي عرفتھا الدولة في حياة البشرية في حالتها البدائية. إلّا أن الإسلام والحكم

(1) عمارة، الإسلام وفلسفة الحكم، فصل : الميراث العربي في أصول الحكم، ص51؛ متولي، مبادئ، ص140.

عنصر فيه لا يعينان بدائية أو تأخرا أو ابتعادا عن واقع البشر. وهو ما يجعل هذا الدين مستساغا ومقبولا لمن ينظر إليه بدون أفكار مسبقة. وقد استطاع بما يحمله من اقتراب من واقع البشر مع تجاوب مع مشاكله وبما يتضمنه من مرونة في غير ميوعة واستسلام أن يصمد أمام تحديات التغيير والتطور التي تشهدها البشرية. أما الأفكار المحترزة حول الإسلام والحكم المنبثق عنه أو المعادية له فهي في الغالب - علي ما يبدو - انطباع ناتج عن تطبيق سيئ للإسلام والحكم أو هو انغلاق أو فهم خاطئ للمحتوى والأبعاد أو هي معاداة عن جهل أو لأغراض مختلفة. لقد انتشر الإسلام على مساحة شاسعة من العالم وبقي راسخا في القلوب والأذهان وممارسا إلى يوم الناس هذا - بدرجات متفاوتة - كل هذا يدل على أنه يحمل منهاجا واضحا للحياة وميسرا مع تهيئة الإنسان لليوم الآخر.

2. إن الإسلام ليس تيوقراطيا عند ما يدعي البعض من صفوف المسلمين أنفسهم أنهم هم وحدهم حماة الإسلام ويملكون المعرفة الصحيحة لمضمونه ومقاصده. وفي ضوء معرفتهم وقناعاتهم فإنهم يطالبون بالتطبيق الحرفي للنص - كما يفهمونه هم - وهذا بدون مراعاة لظروف العصر ومقاصد الشريعة. كما يقولون بضرورة النسخ على منوال الشيخين في الحكم في أيامنا هذه ! ... إن هذا المطلب تعجيزي للحكام المسلمين. ولعل من يدعو لهذا النمط من الحكم يتعذر عليه تطبيقه كما يشتهي لو تتاح له الفرصة للوصول إلى الحكم في يوم ما ! ... لأنه لا أحد يستطيع محاكاة هذا الرعيل الأول من المسلمين الذي كان على درجة عالية من استيعاب الإسلام ولمعاصرته لنزول الوحي ووجود أفراداه إلى جانب الرسول صلى الله عليه وسلم، كما أن البيئة والعصر ليسا واحدا ! ...

3. من الثابت أن الإسلام يمكن أن يكون عقيدة بلا دولة - في ظروف معينة طبعاً - كأن يعتنقه أصحابه ويعيشون كأقلية في دولة لها دين رسمي غير الإسلام. وفي هذه الحالة ما دامت قد توفرت لهؤلاء المسلمين الحماية والأمن وحرية المعتقد فعليهم الإخلاص للبقاء التي يعيشون فيها وخدمتها بحماس. ومن حقهم في هذه الحالة المطالبة بممارسة شعائرهم في حدود عادات وقوانين

البلدان التي يعيشون بين أحضانها دون تعكير جو الصفاء الذي يسود الوحدة الوطنية بصفة عامة والتعايش الواقع بين الأديان. وعلى المسلمين - ما دام قد توفر لهم ما ذُكر - الكف عن اعتبار أن هذه الدول التي يعيشون فيها وهي التي تستضيفهم هي "أرض حرب"!!!.

أما إذا أُتيحت للمسلمين فرصة تكوين دولة مستقلة يمثلون فيها أغلبية فمن حقهم العيش فيها منسجمين مع ما يعتقدون في غير انغلاق، مكونين قوتهم مدافعين عن اختياراتهم متعاونين مع الآخرين في كنف الاحترام المتبادل.

4. إن الخلافة الإسلامية من ناحية واقعية قد توقفت عن الوجود منذ زمن وعوضتها حكومات رفعت شعار مواصلة السير في خط الحكم الذي عرفته الخلافة في عهودها الأولى - في الظاهر على أقل تقدير - وتلقبت بألقاب قريبة من هذا النوع من الحكم. وبُليّ العالم الإسلامي بالاحتلال وأصيب بالتأخر مقارنة بالقوة التي تمتلكها الدول التي تستعمره.

وينقسم العالم الإسلامي اليوم إلى دول اختارت لنفسها أنظمة حكم ملكية أو جمهورية مقررّة مصيرها في ضوء حرية اختياراتها. وعندما أرادت هذه الدول أن تنهض بعد عهود الاستعمار والتأخر نجدها أحيانا تحاكي بعض ما في الحضارة الغربية مع العمل على المحافظة في آن واحد على أصالتها وروح عقيدتها، وهي محاولة تبدو صعبة التحقيق أحيانا. وكل الدول الإسلامية تحاول أن تنهض وتجتهد في الوصول إلى هذا المبتغى. والواقع أنها ومهما بذلت مازالت تتلمس طريقها نحو الأفضل شأنها في ذلك شأن الدول المعروفة "بالنامية أو في طريق النمو" في عصرنا هذا. ولعل بعضها استطاع تحقيق شيء ما مما يصبو إليه ! ...

وهكذا يمكن القول إن انقسام العالم الإسلامي إلى دول متنوعة المشارب والاتجاهات واقع لا يُنكر. لقد وقع الوصول إلى حالة التجزئة هذه بسبب اتساع مساحة العالم الإسلامي وإصرار الحكومات القائمة في دمشق وبغداد وغيرها من العواصم على ممارسة حكم مركزي. لعل وضع التجزئة المذكور يستجيب إلى رغبة القوميات والجماعات التي انضوت تحت لواء الإسلام في حكم نفسها بنفسها وتقرير مصيرها... ولا سبيل إلى تغيير هذا الواقع في غياب وجود القوة

والزعامة والرغبة، ولعل هذا الوضع يقدم حولا لقضايا هذه الجماعات ويحقق استقرارها ! ...

إن كل محاولة لتوحيد هذه الدول بالقوة أو القول بضرورة عودة الخلافة هو تفكير غير واقعي في الظروف الحالية، فوحدة تجمع كل المسلمين هي قوة ضاربة لا محالة، لكن تحقيق ذلك ليس بالأمر السهل خاصة بعد ظهور شخصيات وطنية متميزة وتكوّن أقاليم تغار على حدودها. وبعد فترات الانقسام الذي مرّ به العالم الإسلامي تكوّن تفكير إقليمي ليس بالسهل التغلب عليه، كما أننا لا نعيش في جزيرة نتحرك فيها كما نشتهي، إن العالم أصبح قرية تتأثر أجزاءه ببعضها. وبالتالي لا نستطيع أن نقرر ونطبق بدون أن نأخذ بعين الاعتبار ما يحيط بنا ! ...

عوض أن نصر على التفكير في هذه الوحدة علينا أن نستعيض عنها بالتعاون المكثف على المستويات المختلفة ونحترم اختيارات بعضنا ونتحاور على مستوى المنظمات المتوفرة كالمؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية وغيرها. وهذا شيء مهم يساعد على التقارب والتفاهم وتحقيق القوة وذلك في انتظار أن تتضح الكُمثرى بشكل طبيعي" حتى وإن تمّ ذلك مع الأجيال المقبلة. المهمّ أن لا نحاول الإسراع في الإنجاز فإنه يخشى أن نسقط ونبقى حيث سقطنا لوقت طويل!... الأكيد أن هذه الدول التي ظهرت بعد الدولة الموحدة الأولى لم تنتكر للإسلام في أغليبتها بل عملت على حماية معتنقيه وتوفير ما يمكنهم من ممارسة شعائهم وجعلت ذلك تحت إشرافها ورقابتها. وحاولت هذه الدول كلها تقريبا أن تجتهد في المواءمة بين الدين الإسلامي وهذه الحضارة الغربية التي لم يصلنا غبارها فقط بل أصبحت تفرض نفسها على حياتنا بسبب فترة التوقف والانكماش اللذين مرت بهما حضارتنا الإسلامية.

إن هذه الدول الإسلامية وهي تحاول هذا الاجتهاد وتحقيق معادلة صعبة - كما ذكرنا من قبل - من أجل قوة أوطانها ورعاياها نرى بأنها تتهم أحيانا بالانحراف عن الدين، وذلك بناء على سياسة منها فرضها اكتساح الحضارة الغربية والمادية عامة لعالمنا وما حملته معها من بعض المظاهر التي بدت أحيانا مخالفة للشريعة الإسلامية ! ...

لعل بعض الاتهامات وقع التسرع في إلصاقها بالآخرين أو أن لها أغراضا تعجيزية، إذ أن هذا السلوك المتفاوت للدول الإسلامية المعاصرة والذي يجرج البعض ويروونه انحرافا، لا يمكن التسرع في رفضه وتكفير أصحابه والحكم عليهم بالإعدام. فالإمكانيات التي تتيح الاكتفاء الذاتي ومعها حرية القرار والسلوك ليست متوفرة للجميع، كما أننا نوجد اليوم في عالم مفتوح الحدود لا نعيش فيه لوحدا. كما أن مقود التسيير فيه ليس بأيدينا بشكل كامل. ولعل كثيرا مما نرمي فيه الناس بالكفر يكون أحيانا عن جهل لحقائق الأمور أو لأغراض محددة، إلى جانب أن التسرع في إصدار الأحكام وتوزيع النعوت كيفما اتفق لا تتماشى مع المنهجية الصحيحة.

والسؤال الذي يطرح بالمناسبة ماذا سيفعل في يوم من الأيام الذين يرمون الآخرين بقلّة الاستقامة من خلال بعض ما يقتبسونه عن الغرب ؟ هل سيغلقون كل الشبائيك والأبواب المطلة على ما حولنا ؟ أم هل سيكتفون بوضع رؤوسهم في الرمال ؟ ...

على كل إن هذه المسألة المتعلقة بالمواعمة بين الإسلام وبين الحضارة الغربية هي قضية شائكة لم يتوقف الجدل حولها ومازال يطول : وهي هل من الضروري أن نقتبس؟ وما هي حدود هذا الاقتباس؟ وهل للاقتباس تأثير على هويتنا وشخصياتنا ؟ ...

ومهما كان من أمر مسألة الاقتباس والانفتاح على الآخر فإن جزءا مما في سلوك وسياسة بعض الدول الإسلامية أملتة عليهم الظروف الصعبة التي تمر بها بلدانهم إلى جانب هذا العالم المحيط بنا والذي يفرض علينا اتباع سياسة معينة - للأسف - على عدة مستويات وكثيرا ما لا نستطيع الانعتاق من ربقته إلا بمقدار! ...

على كل من الحلول الممكنة للخروج من هذه الأوضاع هو مساعدة الأغنياء من المسلمين لأشقائهم المحتاجين وتقديم الدعم الذي يحقق لهم القوة والمناعة وحرية القرار وسلوك السياسة التي يعيشون معها في تناغم بين عقيدتهم وواقعهم ! ...

5. يمكن القول في هذه النقاط، إنه لا يمكن العودة في ممارسة الحكم عند المسلمين إلى منطلقاته الأولى - من حيث الشكل طبعا - فقد مرّ على هذا الحدث أكثر من أربعة عشر قرنا. ومنذ هذا التاريخ تغير الكثير في حياة المسلمين حيث مرّوا بِمَحَنٍ واكتسبوا تجارب متنوعة وتعقدت مدنيتهم وكثيرا ما ارتبطت بالآخر، فهل يمكن بعد هذا أن نتقيد بنظم ومؤسسات كانت استجابة لعصرها وإن كان ما في حكم الأوائل من ممارسة الشورى ومراعاة مصلحة الرعية وخدمة الأمة بحماس وتطبيق جوهر الإسلام كل هذه عناصر هامة يحسن بنا أخذها بعين الاعتبار.

إن جوهر الدين مقدس وثابت مادام فطريا ويقدم الحلول للإنسان، أما ما له علاقة بتنظيم الجماعة والذي لم يقيده النص - كما ذكر من قبل - فهو شيء آخر متحول ومختلف من عصر إلى آخر ويستجيب لحاجات الناس وظروفهم المتغيرة كما هو الشأن بالنسبة لنظام الحكم وممارسته. والواضح أن مقاصد الشريعة تؤكد على التيسير ودفع الحرج وعدم التضيق على المسلمين في البحث عن الحلول لمشاكلهم مادام ذلك لا يتعارض مع روح الإسلام.

6. إن الدين الإسلامي عقيدة ومنهج حياة يسمو بالإنسان وفيه تكوين الشخصية المتكاملة المتحابية المتكافلة التي تعمل لدنياها كأنها تعيش أبدا وتعمل لآخرتها كأنها تموت غدا. وهذا وجه هام من الدين الإسلامي يمكن رعايته وتعهده وترسيخه في نفوس الأفراد والجماعات. ولا لزوم للتوقف كثيرا عند علاقة الإسلام بمواقف القوة وبكرسي الحكم، لأن هذه كثيرا ما ترتبط بأغراض وأطماع ويجعل الدين والمثل واجهة لها!... لقد جُربَ هذا الربط هنا وهناك ولم يجلب للمسلمين ولأصحابه غير الويلات!... إننا إذا تشبثنا بهذه الناحية من الإسلام وجعلناها كل شيء يُخشى أن يفسد ذلك على الناس خشوعهم ونظرتهم السامية والمبسطة للدين.

إلا أن هذا لا يعني الاستسلام وإهمال الدنيا والتفريط في حقوقنا. فما هو هام هو الاهتمام بما يقرب الإنسان من ربه ومن الآخر والمشاركة في تعمير الكون وفك رموزه، فإذا كرّس الإنسان جهده للاعتناء بهذه المسائل تحققت له سعادة الدارين بمشيئة الله.

الختامة :

- توجد اتجاهات مختلفة في تفسير أصول الدولة يُذكر من بينها الاتجاه التيوقراطي المحسوب على الدين والذي كثيرا ما وقع ربطه بالحكم في الإسلام.

- تعني النظرية التيوقراطية أن الله هو مصدر السلطة وما يحدث في شأن الحكم هو تعبير عن مشيئة الله وقد تطورت هذه النظرية منذ فجر الحضارات، فاعتبر الملك أولا إلها على الأرض ثم تطورت هذه الأفكار عند ما وقع الاعتراف بالمسيحية في القرن الرابع للميلاد فأصبح الحكم بمثابة حق إلهي ومشيئة إلهية أودعها الإله في هؤلاء الحكام، وفي مرحلة لاحقة ادّعت الكنيسة أن الحكام يستمدون سلطتهم من الله ويمارسونها برضا الرعية وتحت إشراف الكنيسة وبموافقتها. فالله في هذه المرحلة يوجّه الأحداث ولا بد للكنيسة أن تكون راضية على هذا الاختيار وتباركه.

وبالرغم من تخلص الدولة من هيمنة الكنيسة في العصر الحديث إلا أن هذه الأفكار استمرت مؤثرة في الحكم بطريقة أو بأخرى.

- وقد اعتبرت التيوقراطية نظرية دينية لتقديم أصحابها لمبررات غيبية لنشأة الدولة، وهي نظرية ظهرت من أجل إضفاء القدسية على الحكم والتخلص من نفوذ بعض الجهات. وكم من جهات وجماعات ترفع هذا الشعار كذبا لأنه يلاقي هوى في نفوس الناس ويحقق للحكام الاستقرار والتقدير.

وفي هذه النظرية تكريس للاستبداد وإقصاء للرعية عن كل دور في المشاركة في الحكم ومحاسبة الحكام. وكم من أفكار ترفعها جماعات من أجل الوصول إلى أهداف تخدم أغراضها وتتزيّ بالدين بناء على أهميته في حياة الإنسان، وهي مجرد أفكار تستجيب لنهم الإنسان والحكام خاصة في حبّ التملك والتسلط.

والقول بأن الله قد اختار أشخاصا وفوضهم حكم الناس يخرجنا عن نطاق البحث العلمي ولا يتبين لنا أين وكيف ومتى وقع ذلك.

- وبالنسبة لظاهرة الدولة والحكم عند المسلمين نجد أنها انطلقت إلى حدّ ما بداية من هجرة المسلمين إلى المدينة بعد أن أصبحت لهم القيادة والعدد والأرض والفكرة.

وأثناء وجود الدولة الإسلامية الموحدة وبعد انقسامها إلى دويلات أخذت كلها الشريعة الإسلامية المستمدة من القرآن والسنة والاجتهاد فيما يطرأ من مستجدات كمرجع لها ! ...

وقد اختلفت دولة المسلمين على حكومات العصور الأولى بما عرف بالخلافة والإمامة وإمارة المؤمنين - من حيث التسمية - وحاول مفكرو الإسلام وضع حدود وفروق بين الملكيات وحكم المسلمين من حيث التطبيق، لكن نجد في الواقع أنّ هذا الحكم الأخير كان نظاما فرديا وراثيا شبيها إلى حدّ ما بما في هذه الملكيات ! ...

وقد وضع المسلمون شروطا يجب أن تتوفر في من يحكمهم مثل العلم والنباهة والشجاعة وسلامة الحواس وأضيف إليها شرط النسب القرشي، لكن هذا الشرط الأخير لم يقع الالتزام به دائما واستعيز عنه بقوة العصبيّة ! ...

- أما مسألة هل أن الدولة الإسلامية تيوقراطية كما هو الشأن في التفكير القديم؟ نجد مما ورد في تحليل هذه الظاهرة اعتماد البعض في الساحة الإسلامية على فهم سطحي - إلى حدّ ما - لآيات قرآنية وأحاديث نبوية وأقوال من هنا وهناك وسلوكيات للوصول إلى القول بأن الحكم من صنع الإله ومن اختياره ! ...

لكن عند تحليل هذه الأدلة التي يقدمها أصحابها تفهم في الواقع على أن الله محيط بكل شيء وأن الحكم يعتمد على دستور نزل بواسطة الوحي على الرسول صلى الله عليه وسلم مع ترك الباب مفتوحا للاجتهاد فيما ليس فيه نص أو كان النص فيه موجزا فيربط بحاجات الناس دون تحليل الحرام أو تحريم الحلال.

والواقع أن السيادة الفعلية في الإسلام هي للرعية تختار فيها أسلوبا للحكم يستجيب للدين والعصر والظروف والطموحات. ولا سبيل للقول باختيار الله لشخص أو عائلة أو جماعة يحتكرون الحكم بشكل وراثي وبدون رقيب.

أما بالنسبة للحكم عند المسلمين اليوم فإن العالم الإسلامي انقسم إلى دُول وأصبحت كل دولة تعتدّ بكيانها ولها توجّهات وربطت علاقات مع الآخرين لتبادل المنافع حسب ظروفها ومصالحها.

ومن الشعارات التي ترفع والأفكار التي تظهر بين الحين والآخر في تاريخنا المعاصر نجد ما يلي :

1 - هناك من ينادي بالرجوع إلى الخلافة كما طبقت في عصورها الأولى وبتحقيق وحدة عاجلة بين المسلمين. إن هذا أمر يصعب تطبيقه لتغير الأشخاص والظروف والزمان إلى جانب انقسام العالم الإسلامي إلى أقاليم تغار على استقلالها. وبالإمكان الاستعاضة عن هذه الدعوة بالتعاون والتشاور والتكامل في انتظار غد أفضل.

2 - يعتبر البعض أن الدول التي لا يطبق فيها الإسلام هي "دار حرب" وبالتالي وجب على المسلمين معاداتها. هذه دعوة غير واقعية وغير مقبولة لأننا نعيش في عصر يُحتم فيه تقرير المصير وحقوق الإنسان وإرساء الحوار والتعاون بين الناس مباشرة أو من خلال المنظمات الدولية والإقليمية. وبالنسبة للدول التي يعيش فيها المسلمون أقلية فعلى هؤلاء طلب ممارسة شعائرهم والقيام بواجباتهم في كنف احترام عادات وتقاليد وقوانين البلاد التي تؤويهم.

3 - تنتقد بعض الدول الإسلامية لأنها في محاولة بناء قوتها الذاتية تقتبس من حضارة الآخرين ما يُرى بأنه غريب عما جاء به الإسلام.

كثيرا ما دفع هذه الدول إلى هذا النوع من الاقتباس والممارسات هي الظروف الصعبة التي تمرّ بها أحيانا. والحل في هذا وغيره يكمن في تقديم المسلمين الأغنياء لمساعدات مادية مع الدعم الذي يمكن هذه الدول الضعيفة من الإقلاع وتحقيق القوة وحرية القرار مما يجعلهم يعيشون في انسجام بين ما يعتقدون وما يطبقون بدون انغلاق وتوقع وتعصب وبالتأكيد على ما يقربهم من ربهم ومن الآخرين والمشاركة في تعمير الكون وفك رموزه وبكل هذا يتحقق ما يسعد الإنسان اليوم وغدا ! ...